

وجهات نظر اللاجئين حول سياسة الهجرة: دروس من الشرق الأوسط

Translation of GIGA Focus | Middle East | Number 3 | June 2020 | ISSN 1862-3611

في عالم يضم أكثر من 70 مليون شخص مسجل كمهجر قسرياً، احتلت الهجرة منذ فترة طويلة مركز الصدارة على أجندة الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، بدلاً من البدء من وجهات نظر قائمة على الأدلة، غالباً ما تمّ بناء استراتيجيات السياسة على أسس مُبسّطة فيما يتعلق بكيفية تنقل اللاجئين واتخاذهم القرار فيما يتعلق بالهجرة. يمكن أن تساهم نتائج مشروع البحث SYRMAGINE في مراجعة هذه الآراء:

- في حين أنّ العديد من اللاجئين السوريين في لبنان وتركيا يتوقون بشدة للعودة إلى بلدانهم الأصليين إذا انتهى الصراع، فإنّ العودة في ظل الظروف الحالية تعتبر غير آمنة – مع خوف الأفراد من التجنيد العسكري أو الاضطهاد السياسي عند العودة، وخاصة أولئك الذين يعارضون نظام الأسد الذين يجعلون عودتهم مشروطة في بعض الأحيان بتغيير النظام السياسي.
- غالباً ما توجد تطلعات معتدلة للبقاء في البلد المضيف، حتى لو انتهت الحرب. من بين اللاجئين في تركيا، تنتشر مقاومة شديدة لفكرة الهجرة إلى أوروبا. يستند التفكير في الاستقرار إلى تفضيل البقاء قريباً جغرافياً من سوريا، العيش في مجتمع مألوف ثقافياً، مشاعر الأمان النسبي مقارنة بسوريا، الروابط الأسرية، وفكرة إمكانية بناء حياة تستحق العيش حيث يعيش المرء حالياً.
- العوامل التي تؤثر على قرارات اللاجئين بالانتقال إلى دولة ثالثة أخرى هي مزيج من ضعف السلامة القانونية، الضعف المالي، صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية داخل البلد المضيف؛ وجهات النظر المختلفة داخل العائلات حول الهجرة المستمرة؛ وعدم رضا اللاجئين بالحياة الحالية وتخيلاتهم للمستقبل.

الآثار المترتبة على السياسات

مع استمرار العنف في سوريا إلى جانب الضعف القانوني والاقتصادي الذي يواجهه اللاجئون في الشرق الأوسط، ينبغي توسيع الممرات الآمنة للوصول إلى بلدان ثالثة. في الشرق الأوسط نفسه، يجب أن تركز السياسات على تحسين الظروف القانونية والتعليمية للاجئين ودعم تدابير مناهضة للتمييز. يجب أن تتوقف حملات العودة والإعادة القسرية على الفور.

اتخاذ قرار الهجرة عند اللاجئين: منظور مفقود في صنع السياسات

وفقاً للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يوجد اليوم حوالي 70.8 مليون مهجر قسراً في جميع أنحاء العالم – منهم 25.4 مليون لاجئ. حيث يشكّل السوريون النسبة الأكبر منهم: منذ العام 2011، نزح حوالي 6.1 مليون شخص نزوحاً داخلياً (مركز رصد التشرّد الداخلي (IDMC 2018) وفرّ نحو 5.5 مليون شخص إلى إحدى الدول المجاورة لسوريا، وحوالي المليون شخص فرّوا إلى أوروبا (المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR 2019)). وبالتالي فإن موضوع التهجير القسري يحتلّ مكانة عالية في جدول أعمال الاتحاد الأوروبي. نتيجة لذلك، تمّ وضع مجموعة متنوعة من السياسات الجديدة لتنظيم تحركات السكان المتجهين من خارج أوروبا إلى أوروبا، بالإضافة إلى تحركات السكان داخلها مثل صفقة الاتحاد الأوروبي مع تركيا عام 2016، بالإضافة إلى المحاولات المتكررة لإنشاء "مراكز استقبال المهاجرين" خارج حدود القارة.

عادةً ما تعتمد استجابات السياسة الأوروبية إلى بعض الافتراضات المتعلقة بكيفية تنقل اللاجئين وصنع القرار. أحد هذه الافتراضات الروتينية هي أن المهاجرين يتوجهون نحو دول الشمال أو غرب أوروبا بسبب فرص العمل الأفضل وظروف اللجوء الأكثر أماناً (Frowd 2019). من ناحية أخرى، تدلّ الحملات الإعلامية للدول الأوروبية على أن سياسات الرفاه في الدول المقصودة وتقييمات المخاطر المعيبة تدفع بالهجرة نحوهم، وبالتالي تفترض أن إزالة الشائعات ستؤدي إلى مستويات أقل من الهجرة غير النظامية. تجادل بعض الحكومات الأوروبية أيضاً بأنّ بعثات البحث والإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط هي عامل جذب للهجرة. في غضون ذلك، استخدمت الأنظمة المحلية في الشرق الأوسط المهاجرين بشكل استراتيجي لممارسة الضغط الدبلوماسي على الدول المجاورة. على سبيل المثال، في شهر تشرين الأول من عام 2019، حدّر الرئيس أردوغان أنّه "سيفتح البوابات" وسيُرسل 3.6 مليون لاجئ إلى أوروبا في حال لم تدعمه دول الاتحاد الأوروبي في طموحاته العسكرية في شمال سوريا.

على الرغم من الاهتمام السياسي المكثّف في أوروبا فيما يخص "أزمة الهجرة" عام 2015، إلا أنه لا يُعرف إلا القليل عن الظروف المعيشية للاجئين في آسيا أو إفريقيا أو في الدول العربية – وبشكل أكثر تحديداً مسارات الهجرة البديلة في هذه السياقات. لمعالجة هذه الثغرة، ركّز مشروع البحث¹ SYRMAGINE (2017-2019) على الظروف المعيشية للاجئين السوريين وعمليات صنع القرار بشأن الهجرة في لبنان وتركيا: كيف يرى السوريون الحياة في هذين البلدين؟ ما رأيهم في البقاء أو العودة إلى سوريا أو الانتقال إلى دولة ثالثة أخرى؟ للإجابة على هذه الأسئلة، تمّ إجراء مسح موحّد مع عينة مؤلفة من 757 فرد و 41 مقابلة سرديّة مع سوريين يعيشون في أربع مدن: بيروت، طرابلس، اسطنبول وإزمير – بين شهري آذار وتموز من عام 2018 (Müller-Funk et al. 2019).

سياسات تقييدية متزايدة تجاه اللاجئين السوريين

يراجه اللاجئون السوريون ظروفاً قانونية صعبة في كلٍ من لبنان وتركيا، ولكن بدرجات متفاوتة. لا تنطبق اتفاقية جنيف على السوريين في أي من البلدين رغم أن تركيا تعتبر من الدول المصادقة على الاتفاقية. وهذا يعني أنه بالرغم من تسجيل السوريين في مفوضية الأمم المتحدة للاجئين في لبنان، إلا أنّ الحكومة اللبنانية لا تمنح صفة اللجوء للسوري وفقاً لاتفاقية جنيف. وبالتالي، نظرياً يُعتبر السوريون المسجلون أنهم ينتظرون إعادة التوطين في بلد آخر. منذ عام 2015، قيوداً جديدة جعلت الأمر أكثر صعوبة على السوريين في دخول البلاد وتجديد تصاريح الإقامة. كما تتركز مساحة عمل السوريين في قطاعات محددة مثل البناء، الزراعة، التنظيف، وجمع القمامة. أو أنهم يعملون في المطاعم أو الفنادق. في عام 2015 توقفت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين عن تسجيل لاجئين جدد في سجلاتها، كما تم إلغاء الحصول على الحق في العمل لمن كانوا مسجلين مسبقاً.

أدى هذا الإطار القانوني إلى خلق وضع يفتقر فيه عدد كبير من السوريين إلى تصاريح إقامة صالحة حيث أنهم يعملون في ظل ظروف غير منتظمة. كما أن الوضع الاقتصادي في لبنان ازداد سوءاً في السنوات الأخيرة، مما فاقم الظروف المعيشية للاجئين. وبدون أي تصريح ساري المفعول، يُعتبر اللاجئون السوريون مخالفين للقانون ويمكن احتجازهم أو إعادتهم قسراً إلى وطنهم. علاوة على ذلك، فإن السلطات اللبنانية قد أصدرت مراراً قرارات ترحيل تفرض على اللاجئين المغادرة (Janmyr 2018). تنتهج الحكومة اللبنانية سياسة عدم السماح بإنشاء مخيمات، وفقاً للخطاب السياسي اللبناني، لا يجب أن

¹ <http://leamuellerfunk.com/index.php/syrmagine-project/>

يبقى اللاجئين السوريون في لبنان كما فعل الفلسطينيون سابقاً. وبالفعل، دعت جماعات لبنانية مراراً وتكراراً إلى إحراق خيم اللاجئين السوريين.

منذ عام 2014، مُنح السوريون في تركيا حماية مؤقتة (TP) بموجب قانون الأجانب والحماية الدولية. تتضمن أحكام نظام الحماية المؤقتة الحق في الإقامة القانونية، مبدأ منع الإعادة القسرية، منع الترحيل والحق في الخدمات الصحية والتعليمية، وكذلك المبادئ التي تحكم تشغيل المخيمات وتقديم الدعم لها (Toğral Koca 2016). ومع ذلك، فإن القانون لا يشمل توفير حق تصريح العمل. يمكن لحاملي الحماية المؤقتة (TP) التقدم للحصول على تصريح عمل، ولكن لا يوجد أي ضمانات بأن السلطات الحكومية التركية ستمنحهم إياه (Ineli-Ciger 2014). علاوة على ذلك، من الممكن، بموجب مرسوم رئاسي، التحايل على مبدأ منع الإعادة القسرية: أي إذا كان هناك تهديد للصحة العامة أو الأخلاق أو النظام. تم استخدام هذا الأمر، على سبيل المثال، لترحيل السوريين الأكراد الذين يدعمون وحدات حماية الشعب (YPG) وكذلك الأمر بالنسبة للمتعاطفين مع تنظيم الدولة الإسلامية إلى سوريا. في عام 2017، أوقفت العديد من البلديات مثل اسطنبول وكذلك المدن على الحدود التركية السورية تسجيل الحماية المؤقتة (TP).

ظلت المسارات مقيدة أمام مغادرة هؤلاء الأفراد للبنان وتركيا بشكل قانوني منذ بداية النزاع السوري. أن فرص الحصول على تأشيرات العمل والدراسة في الخارج منخفضة، والعديد من السوريين ليس لديهم بطاقات هوية صالحة في المقام الأول. يحتل جواز السفر السوري المرتبة 105 من أصل 107 من حيث حرية التنقل وفقاً لمؤشر هنلي لجوازات السفر. في السنوات الأخيرة، ازدادت القيود المفروضة على مغادرة لبنان وتركيا: فمنذ إغلاق الفعلي للحدود التركية السورية في شهر كانون الثاني 2016، فُرض على السوريين في لبنان التقدم للحصول على تأشيرة لدخول تركيا. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، أشارت منظمات حقوق الإنسان إلى أن حراس الحدود التركية يواصلون تنفيذ عمليات صد وجرح وحتى قتل السوريين الذين يحاولون العبور (2018 Human Rights Watch). وبالمثل، تم إغلاق الحدود اليونانية التركية على نحو متزايد منذ الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. في أوائل عام 2016، أُصدِرَت تصاريح السفر داخل تركيا، مما يعيق وصول السوريين إلى المدن في غرب البلاد. علاوة على ذلك، السعي لإعادة التوطين في بلد ثالث لم يكن خياراً يمكن العمل بنشاط على تحقيقه، فهو خيار للأقلية فقط بسبب معايير الضعف المحددة بدقة التي تعتمد عليها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبسبب قلة العدد الإجمالي لفرص إعادة التوطين. في تركيا، على سبيل المثال، تحدد المديرية العامة التركية لإدارة الهجرة الحالات التي يجب أخذها بعين الاعتبار فيما يخص إعادة التوطين بين المسجلين المستفيدين من الحماية المؤقتة لديها، ومن ثم تقوم بالإحالات إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ضغوطات العودة المنتشرة في كل مكان

مع قيام نظام بشار الأسد بإعادة فرض سيطرته على مناطق في وسط سوريا وجنوبها حول درعا والغوطة، قد حاول تعزيز صورة أن البلاد الآن تدخل في مرحلة ما بعد الحرب. في نداء نادر عام 2018، أعلن الرئيس الأسد أن البلاد آمنة لعودة السوريين. ولكن في الوقت الذي تضاعف فيه العنف في أجزاء كثيرة من البلاد، يظل تأثير الأعمال العدائية على المدنيين هو السبب الرئيسي للاحتياجات الإنسانية. بالإضافة إلى استمرار التعذيب وحالات الاختفاء القسري، يُقدَّر نحو 11.7 مليون شخص بحاجة إلى أشكال مختلفة من المساعدة الإنسانية في سوريا في عام 2019. (UNHCR 2019) في 2020/2019، أدى هجوم الحكومة ضد آخر جيب للمتمردين في إدلب إلى 520,000 حالة نزوح جديدة.

في كل من لبنان وتركيا، بدأ القادة السياسيون بالضغط على اللاجئين السوريين للعودة، وتم وضع سياسات لتسهيل ذلك من خلال الجهات الرسمية وغير الرسمية (Fakhoury & Ozkul 2019؛ Şahin Mencütek 2019). وقد فتح حزب الله، حليف الرئيس بشار الأسد في لبنان، عدة مكاتب في أنحاء البلاد للاجئين من أجل التسجيل للعودة. تشجّع الحكومة التركية بشكل متزايد على العودة إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة من خلال التعاون مع الجهات المحلية المؤيدة لتركيا. ولكن للعودة عواقب قانونية مباشرة على السوريين في كلا البلدين المضيفين: ففي لبنان، تقوم مديريةية الأمن العام، اعتماداً على توجيهات وزارة الداخلية، بختم كل جواز سفر على الحدود لمنع ماله من العودة لفترة غير محددة من الزمن. وفي تركيا، تعتبر المغادرة الطوعية سبباً لفقدان الحماية المؤقتة بحيث لا يمكن طلب اللجوء مرة أخرى بعد ذلك (Refugee Rights Turkey 2017).

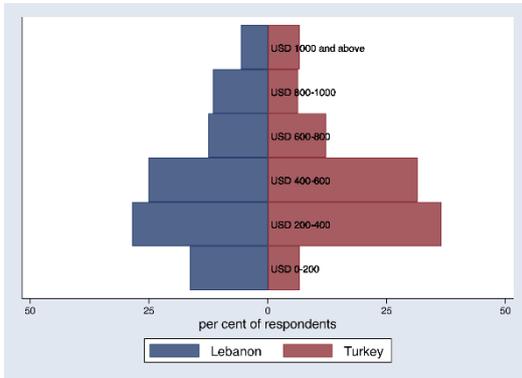
أوجه الضعف القانوني والاقتصادي بين الفئات المختلفة من حيث التحصيل العلمي

تكشف الإحصائيات الوصفية في دراسة SYRMAGINE الخلفيات التعليمية المتنوعة لأفراد العينة ومستويات الهشاشة العالية في الأوضاع الاقتصادية والقانونية، خاصةً في لبنان حيث يعاني السوريون بشكل خاص من ظروف معيشية متقلبة بشكل عام، (38%) من أفراد العينة الذين شملتهم الدراسة لم يتلقوا التعليم بتاتاً أو أنهم التحقوا بالمدارس الابتدائية فقط. التحق حوالي (34%) بالمدرسة الإعدادية (الصفوف من السابع إلى التاسع)، و حوالي (12%) بالمدرسة الثانوية (الصفوف من العاشر إلى الثاني عشر)، و (16%) بالجامعة أو ما يعادلها، مما يعكس مدى تأثير جميع طبقات المجتمع السوري بالنزوح. في حين أنّ النسبة المئوية لأفراد العينة الذين لم يحصلوا على تعليم ابتدائي أو الذين التحقوا به فقط، كانت مُتماثلة تقريباً في البلدين، ولكن نسبة الذين التحقوا بالمدرسة الثانوية أو الجامعة أعلى في تركيا (الشكل رقم 1).

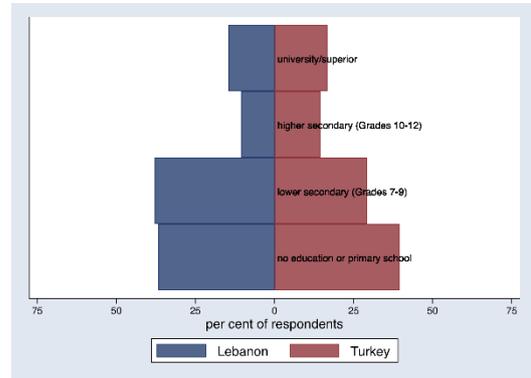
كان دخل الأسرة منخفضاً وغير كافٍ على الإطلاق بالرغم من أنّ الغالبية العظمى من الأفراد الذكور الذين شملتهم الدراسة يعملون، خصوصاً في القطاع غير الرسمي. عاش حوالي نصف أفراد العينة المدروسة في أسرة ذات دخل 400 دولار أمريكي في الشهر بحد أقصى. وكانت مستويات دخل الأسرة أقل بكثير في لبنان، حيث يعيش نحو (16.5%) من الأفراد الذين شملتهم الدراسة على 200 دولار أمريكي كحد أقصى شهرياً (الشكل رقم 2). أفاد الكثيرون أنهم اقترضوا أموالاً في الأشهر الإثني عشر الماضية (الشكل رقم 3).

كانت معدلات التوظيف متشابهة تقريباً، حيث يعمل (90%) من الذكور و(18%) من الإناث. نصف أفراد عينة الدراسة كان لهم وضع قانوني في البلدين المضيفين، لكن الأرقام اختلفت بشكل كبير: من بين المقيمين في تركيا هناك نحو (82%) ممن لديهم وضع قانوني، مقابل (28%) في لبنان. وهذا يعكس الوضع في تركيا حيث تمنح الحماية المؤقتة إقامة قانونية تلقائياً – و هو ليس الحال في لبنان (الشكل رقم 4). ومن هنا تفاوت الرضا عن الحياة بشكل كبير: على مقياس من 1 إلى 10، كان 4.1 في لبنان و 5.4 في تركيا كمعدل وسطي.

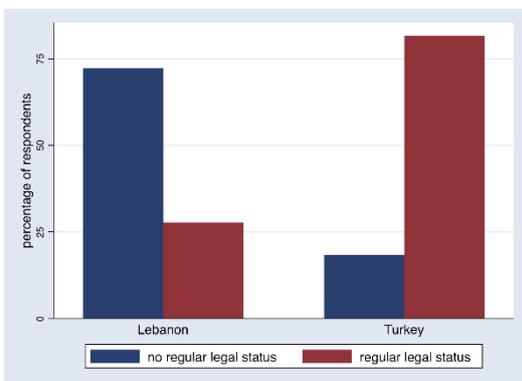
الشكل رقم 2: الدخل الأسري حسب البلد (بالنسبة المئوية)



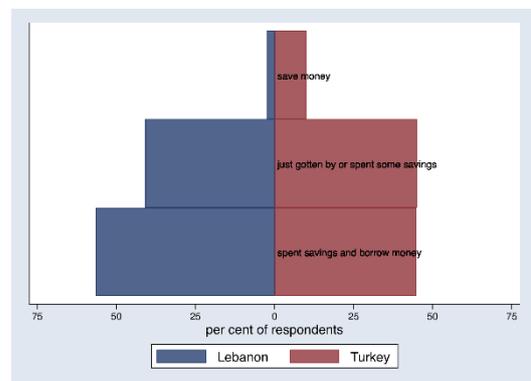
الشكل رقم 1: التحصيل العلمي حسب البلد (بالنسبة المئوية)



الشكل رقم 4: الإقامة القانونية حسب البلد (بالنسبة المئوية)



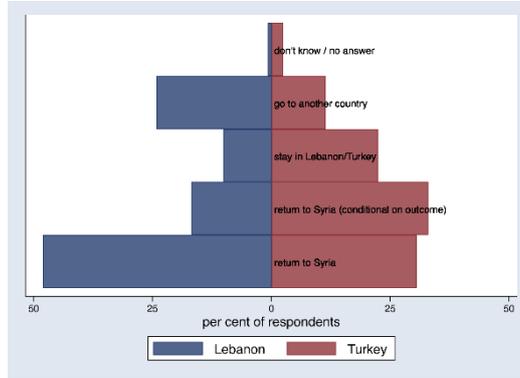
الشكل رقم 3: المدخرات والديون في الأشهر 12 الأخيرة حسب البلد (بالنسبة المئوية)



كثير يتطلعون للعودة وقلة ممن يعودون

من أجل تقصي ما إذا كان اللاجئين السوريون في لبنان وتركيا يطمحون للعودة إلى ديارهم، سُئل أفراد العينة الذين شملتهم الدراسة عن تفضيلاتهم في حال تحقق السيناريو الذي يفترض انتهاء الحرب في سوريا. وسطياً، تُشير النتائج أن هناك شوق كبير للعودة إلى سوريا في هذه الحالة (40%)، مع تطلعات أعلى بكثير في لبنان (48%) مقارنةً بتركيا (31%) (الشكل 5). ويمكن تفسير ذلك إلى حد كبير بالموقف الرسمي العدائي تجاه اللاجئين والوضع الاقتصادي المتردي في لبنان. ومع ذلك، بينما كان العديد من أفراد العينة المدروسة يطمحون بالعودة إلى سوريا في المستقبل، فإن القيام بذلك في ظل الظروف الحالية وُصف بأنه غير آمن – نظراً إلى المخاوف من التجنيد العسكري أو الاضطهاد السياسي عند العودة، خاصة بالنسبة لأولئك الذين يعارضون النظام الحالي. أفاد الكثيرون أنهم لا يعرفون ماذا سيحدث لهم إذا عادوا، ويعتقد البعض أن النظام قد يصنف اللاجئين بشكل عام كمناوئين سياسيين. وكان البعض الآخر يخشى عدم القدرة على العودة إلى لبنان أو تركيا إذا اضطروا إلى الفرار من سوريا مرة أخرى. وذكر البعض أن نقص الموارد المالية إلى جانب صعوبة استعادة الممتلكات في سوريا نظراً لفقدان الوثائق الثبوتية لها، كانا عائقان رئيسيان إضافيان أمام العودة.

الشكل رقم 5: تطلعات التنقل في حال انتهاء الحرب (بالنسبة المئوية)



في حين أشار (40%) منهم إلى أنهم ببساطة يطمحون إلى العودة في حال انتهاء الحرب، فإن (25%) جعلوا العودة مشروطة بنتائج الحرب. حيث أشار الكثيرون إلى شرط وجود السلامة والأمن، ووقف العنف العام، وتغيير النظام أو الجهاز الأمني، والوصول إلى الممتلكات السابقة، وتوافر الخدمات الأساسية والوضع الاقتصادي في سوريا. كانت العودة المشروطة لدى أفراد العينة المدروسة أكثر انتشاراً في تركيا (33%) نسبةً للبنان (17%)، ومن الممكن أن تكون هذه النسب مرتبطة بكلٍ من الظروف المعيشية الأفضل عموماً و، على الأرجح، بعدد أكبر من اللاجئين الذين ينتقدون النظام السوري في تركيا.

كما شرحت امرأة في طرابلس:

"طالما أن بشار الأسد موجود، فلن نعود، لا يوجد أمان. إذا قالوا "سُيعيد بشار من السلطة"، فسنعود جميعاً. لكن إذا لم يكن هناك أمن فكيف نعود؟ يقولون "سنصلح منازلكم، سُعيد البناء" لكن الأمر كله كذبة. لا يوجد أمان."

كما وجد الاستطلاع تطلعات أخرى للبقاء حتى لو أنّ الحرب قد انتهت، والتي كانت أعلى في تركيا (23%) نسبةً للبنان (10%). لذلك لم يكن من المستغرب أنّ (11%) في تركيا و(24%) في لبنان أرادوا الهجرة إلى بلد آخر حتى لو انتهت الحرب. وعموماً، حاول (29%) من أفراد العينة المدروسة مغادرة أحد البلدين المضيفين منذ عام 2011: حوالي (25%) في تركيا مقابل (32%) في لبنان. في تركيا، سادت هناك وبالترتيب مقاومة قوية لفكرة الهجرة إلى أوروبا: ذكر نحو (58%) من الأفراد عدم رغبتهم في ذلك حتى إذا تم منحهم كل الأوراق اللازمة (Müller-Funk 2019).

أسباب قرار البقاء

لمعرفة المزيد عن أسباب نية البقاء في لبنان أو تركيا، أجرينا مقابلات سرديّة. ظهرت القواسم المشتركة: مع مرور الوقت، فقد اللاجئين الأمل في إمكانية العودة الآمنة في المستقبل القريب لكنهم ما زالوا يريدون البقاء قريباً من سوريا، حتى يتمكنوا من العودة في نهاية المطاف أو على الأقل زيارة البلاد بشكل متقطع في المستقبل. لقد خسر البعض ممتلكاتهم في سوريا ولم يبق لهم أفراد مقربين من العائلة هناك في هذه الأثناء، لكنهم يفضلون العيش في مجتمع يشعرون بأنه قريب

من مجتمعهم من حيث الثقافة. غالباً ما تكيفت أفراد العينة الذين شملتهم المقابلات مع الحياة بطريقة مقبولة بالنسبة لهم من خلال تمكّنهم من مواصلة العمل في نفس المهنة التي كانوا يمارسونها قبل النزوح على سبيل المثال. و غالباً ما وصفوا كيف تخطوا خسارتهم، واعتادوا على الحياة الجديدة، وكيف قرروا التركيز على الحاضر (Müller-Funk 2019).

على سبيل المثال، شرحت إحدى من تمّت مقابلاتهن كيف عدلت من خطة حياتها الأساسية بأن أصبحت معلّمة بدلاً من كونها أمّاً تتركس حياتها لتعليم أطفالها في الوقت الراهن.

"بدأت أفهم التركية، تعلّمت التركية في العام الماضي. بدأت بإعطاء الدروس، وبدأت أشعر بالحياة مرة أخرى. شعرت أن هناك أهمية لوجودي، وتحسّنت درجات ابني. كان لدي هدف وحلم في السابق وهو تعليم قسم معين من الطلاب لتغيير حياتهم. في الوقت الحالي هذا الحلم بعيد، لا يزال حاجز اللغة موجوداً. ربما هناك طريقة ما في المستقبل."

حتى لو كانت ظروف العمل في كثير من الأحيان قاسية واستغلالية، كان من الممكن لأفراد العينة أن يتخلوا ببناء حياة جديدة في البلد المضيف، ورأوا فرصاً مهنية وشخصية تُمنح على الرغم من السياق القانوني والتمييز الحاد. كما اعتبر البعض أن الدولة المضيقة أمنة نسبياً مقارنةً بما عاشوه و اختبروه في سوريا.

وصف شاب كان قد هرب من الجيش في سوريا شعوره في تركيا على النحو التالي:

"الوضع هنا أفضل من سوريا، من وجهة نظري، لأنني كجندي [...] جنّتُ وحصلتُ على مزيد من الحرية. لا أحد يملكني هنا. لا أحد يستطيع أن يقول لي: "اذهب إلى هنا، أو اذهب إلى هناك" لا. لقد أصبحت حُرّاً."

أسباب قرار الهجرة إلى بلد ثالث وشعور "إنني عالق"

تكشف نتائج SYRMAGINE أيضاً أن هناك امتزاج في العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفردية على المستوى الكلي والمتوسط والجزئي التي تحفز اللاجئين على التفكير في الهجرة إلى بلد ثالث آخر (الهجرة اللاحقة). على المستوى الكلي، كان عدم وجود السلامة القانونية، الضعف المالي وصعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية من أهم الاعتبارات التي تؤثر بقرار المضي قدماً إلى بلد ثالث آخر.

على المستوى المتوسط، تمّ اتخاذ القرارات المتعلقة بالهجرة داخل الأسرة: أشار الآباء إلى أنهم سيغادرون من أجل أطفالهم وغالباً ما قرروا أن على الأب القيام بذلك أولاً، بينما بقيت الزوجة مع الأطفال وأنها ستنتضم لاحقاً عندما يتم اعتبار أن الوضع أصبح أكثر أمناً. في الوقت نفسه، ترك قرار متابعة الهجرة مجالاً أكبر للاختيار على المستوى الفردي، وخاصة للبالغين العازبين: كان أفراد العينة الذين شملتهم الدراسة يعارضون أحياناً إرادة آبائهم الذين اعتبروا أنّ التهريب محفوف بالمخاطر أو الذين كانوا ضد فكرة رحيل أبنائهم بعيداً عنهم.

على المستوى الجزئي، تسلط النتائج الضوء على أهمية الرضا عن الحياة، وتصورات المستقبل، والأمل (أو عدمه) في العودة والشبكة إلى سوريا. غالباً ما كان أولئك الذين يطمحون إلى المضي قدماً مُستائنين استياءً بالغاً من وجودهم الحالي وكانوا مقتنعين بأنّ الهجرة ستساعدهم في تحقيق أهداف الحياة الأوسع نطاقاً في مكان آخر. غالباً ما شعر أفراد العينة الذين شملتهم الدراسة بالحرمان من الحياة التي كان يمكن أن يعيشوها لو لم يحدث النزاع أبداً. أولئك الذين كانوا يطمحون إلى المضي قدماً حتى لو انتهت الحرب، على سبيل المثال، لدى معظمهم خلفية تعليمية أعلى قليلاً ورضاً أقل عن الحياة. إن أفراد عينة الدراسة الذين تبينوا فكرة المضي قدماً كان لديهم "مشروع" يطمحون بتحقيقه في مكان آخر. كان لديهم خيال قوي حول بناء حياة أفضل ومستقرة في مكان آخر، وخاصة في الدول الغربية (الأوروبية). كانت التطلعات المرتبطة بالحصول على فرص التعليم هي السائدة بين أولئك الذين يرغبون في الهجرة، مما يعكس حقيقة أن التعليم الجيد بعيد المنال للعديد من الأطفال والشباب السوريين (خاصة في لبنان).

على سبيل المثال، ذكرت شابة في طرابلس:

"أعلم أنني لا أستطيع أن أعيش سبع أو ثماني سنوات أخرى بذات الظروف الصعبة في مكان واحد. لا أريد أن أصل إلى نقطة حيث لا أستطيع أن أتعلم شيئاً، فأنا أعلم إلى أين ذاهبة وما هي الصعوبة، وأنه لا عودة إلى لبنان. لكن من الضروري المجازفة في الحياة، على الأقل حتى أتمكن من إنهاء دراستي."

بشكل عام، التصورات حول دول الوجهة بدت أدواتاً – بمعنى تحقيق مشروع الحياة الخاص بالفرد – أكثر من كونها موجّهة نحو بلد وجهة بعينه. يطمح السوريون الذين شملتهم الدراسة للعيش في مكان توجد فيه روابط اجتماعية قائمة، وشبكة دعم مجتمعية، ومهارات لغوية، حيث يمكنهم تخيل بدء حياة جديدة لأنفسهم. لقد جمعوا معلومات حول مخاطر السفر إلى أوروبا من خلال شبكاتهم الشخصية الخاصة بهم، ولم يأبهوا بجهود حملات التوعية التي تحذر من مخاطر الهجرة غير النظامية.

كانت إحدى النتائج الرئيسية هي أن غالبية من تمت مقابلتهم لم يتمكنوا من تحقيق تطلعاتهم بالعودة أو الانتقال إلى بلد ثالث. على الرغم من القناعة العميقة بالعودة لدى الكثيرين، إلا أن أعداد الذين عادوا فعلاً كانت أقل بكثير. وذكر البعض بأن قرارات العودة التي يتم اتخاذها في الوقت الحالي لم يكن سببها الرغبة بالعودة بحد ذاتها وإنما فرضتها الالتزامات العائلية في سوريا، وهشاشة الوضع المالي والقانوني، وصعوبة الوصول إلى الرعاية الصحية في البلد المضيف، مما دفع البعض إلى التفكير في العودة بالرغم من جميع المخاطر المترتبة عليها (Müller-Funk & Fransen 2020). من ناحية أخرى، فإن أولئك الذين نواو وخططوا للانتقال إلى أوروبا كانوا في الغالب يتمتعون بوضع مادي يمكنهم من عبور الحدود بشكل غير نظامي وممن لديهم شبكات اجتماعية موسّعة في الخارج، وكانوا على استعداد لتحمل مخاطر كبيرة. أفاد العديد ممن أجريت معهم مقابلات (خاصة في لبنان) أنهم يشعرون بأنهم عالقون: لا يمكنهم العودة ولا المضي قدماً كما يريدون.

كما قال أحد أفراد العينة الذين أجرينا معهم المقابلة في بيروت وهو متأسف:

"كنت آخر من غادر سوريا، لم أكن أعتقد أنني سأغادر على الإطلاق. لا أحب هذا البلد، لا يمكنك العيش هنا. أنا واحد من هؤلاء الناس الذين يحبون الناس، أحب أن يكون لدي أصدقاء، أحب أن أخرج، أحب أن أتحرّك. هنا، كل شيء ممنوع. إنه مثل سجن. أنا فقط أخرج من المنزل إلى عملي ومن عملي إلى المنزل. أنا لا أستطيع التحرك."

التأمل في النتائج: تضمين وجهات نظر اللاجئين

أكدت الجهود الدولية الأخيرة لإيجاد حلول للنزوح القسري أنّ هناك حاجة إلى مقاربة تراعي إدماج ومشاركة اللاجئين (الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين 2018). في الوقت الذي تم فيه مراراً التعبير عن الرغبة في أخذ وجهات نظر اللاجئين في سياسة الاتحاد الأوروبي (خطة العمل المشتركة بشأن إدماج المهاجرين واللاجئين 2017) تساءل البعض عما إذا كانت هذه الخطة مجرد ممارسة كشف شكلي عوضاً عن تضمين حقيقي.

كان أحد أهداف مشروع SYRMAGINE الأساسية هو تزويد بيانات أفضل حول مواقف اللاجئين الخاصة، كأساس لتصميم سياسات قائمة على الأدلة. شارك اللاجئون في جمع البيانات وتحليلها أيضاً. باستثناء المسؤولة الرئيسية عن مشروع البحث، فإن جميع المؤلفين الأربعة الآخرين الذين ساهموا في هذا كتابه هذا النص كانوا قد تعرضوا للنزوح من سوريا إلى لبنان أو تركيا، وعملوا مع منظمات غير حكومية مختلفة تقدم خدمات للاجئين. وبناءً على هذا النهج الذي ينطلق من القاعدة يمكن صياغة عدد من التوصيات المتعلقة بالسياسات.

وجدنا أن العودة إلى سوريا في ظل الظروف الحالية قسرية في كثير من الحالات، ويمكن أن تؤدي إلى إعادة النزوح – داخلياً أو خارجياً. مع استمرار النزاع وسيطرة الجماعات المسلحة الأجنبية والمحلية المختلفة على الأجزاء المنقسمة من المشهد السوري. لا تلوح في الأفق أي نهاية للعنف والاضطهاد السياسي – على الأقل في المستقبل القريب. أولاً، لن يتمكن البعض أبداً من العودة بأمان إلى سوريا طالما النظام الحالي لا يزال في السلطة. ثانياً، من منظور قانوني، لا يمكن اعتبار لبنان وتركيا دولتين آمنتين طالما أن الإعادة القسرية ما زالت مستمرة ولا تُطبّق اتفاقية جنيف على اللاجئين السوريين – حتى إذا فضل الكثيرون البقاء في منطقة الشرق الأوسط وانتظار عودة محتملة. وبالتالي، فإن توصيتنا أنّ تركز تدابير السياسة في الوقت الحالي على مايلي:

(أ) توسيع الطرق الآمنة والقانونية للوصول إلى بلدان ثالثة؛

(ب) دعم تمكين اللاجئين وتعزيز مناهضة التمييز في لبنان وتركيا؛

(ج) وقف حملات العودة أو الإعادة القسرية بأي شكل من الأشكال، حيث يجب أن تكون العودة طوعية، آمنة، كريمة، ومستدامة.

(أ) تدابير لتوسيع الطرق الآمنة والقانونية لبلدان ثالثة:

- ✓ **زيادة إعادة التوطين:** يجب زيادة عدد البلدان المشاركة في برامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإعادة التوطين والحصص السنوية للاجئين الذين أعيد توطينهم بشكل كبير بين الدول التي صادقت على اتفاقية جنيف. وهذا من شأنه أن يقلل من ضعف البلدان الأكثر تأثراً بأزمة اللاجئين.
- ✓ **تقديم التأشيرات الإنسانية:** توفير إمكانية التقدم بطلب للحصول على اللجوء في قنصليات الدول التي تدعم النظام الدولي لحماية اللاجئين. وهذا من شأنه أن يقلل من عدد اللاجئين الذين يدخلون دول ثالثة بشكل غير نظامي ويسمح للأفراد الأقل ثراءً والأكثر حذراً للمخاطرة بالوصول إلى الأمان في مكان آخر. فبدلاً من إنفاق مدخراتهم على المهربين، يمكن للاجئين استخدامها لإعادة بناء حياتهم في بلد جديد.
- ✓ **توسيع برامج رعاية اللاجئين:** إدخال برامج رعاية واسعة النطاق خاصة وشاملة مجتمعية للاجئين بحيث يكون هناك مجموعة من الأفراد أو جمعية ما في البلد المضيف الأمان تقوم بدعم اللاجئ/ة لدعم إعادة توطينه/ها. توفر هذه البرامج فرصة للأفراد و عناصر المجتمع المدني في البلدان المضيفة ليقوموا بشكلٍ فاعل بدعم اللاجئين في سعيهم من أجل بناء حياة جديدة مستقلة.
- ✓ **مراجعة اتفاقية دوبلن:** يضع هذا الصك القانوني مسؤولية لجوء غير متناسبة على الدول الأعضاء في جنوب أوروبا. لم يستطع العديد ممن أجريت معهم المقابلات أن يتخيلوا الحياة في اليونان في ظل الظروف الصادمة لجزر البلاد.
- ✓ **إيقاف حملات التوعية حول مخاطر الهجرة غير النظامية:** لا يأخذ معظم اللاجئين هذا النوع من الحملات بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الهجرة. إيقاف هذه الحملات سوف يساعد في إتاحة التمويل لتدابير بديلة أكثر فائدة.

(ب) تدابير لدعم التمكين والتماسك الاجتماعي في لبنان وتركيا

- ✓ **تقاسم العبء المالي:** زيادة التمويل الدولي لتوفير دعم ملموس وسريع للبلدان التي تشهد ضغط كبير، وخاصة تلك التي فيها أعداد كبيرة من اللاجئين، وتعاني من معدلات بطالة كبيرة، وصعوبة في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية – التي هي بالتحديد عرضة للصدمات . أدت جائحة COVID-19 الحالية ، على سبيل المثال، إلى خسارة دخل اللاجئين بشكل مفاجئ في لبنان وتركيا.
- ✓ **مواصلة الدفاع عن النظام الدولي لحماية اللاجئين:** دعم المنظمات المحلية والمنظمات غير الحكومية في مراقبة الأنشطة في البلدان التي لا تطبق اتفاقية جنيف بشكل كامل أو التي ليس لديها قانون لجوء وطني للدفاع عن الحماية القانونية والصحية للاجئين ومناصرتهم، وكذلك حمايتهم من العودة القسرية.
- ✓ **توفير الحق في العمل:** توفير تصريح إقامة تلقائي يمنح حق كسب الرزق بدون قيود للاجئين المسجلين لدى المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحاملي الإقامة المؤقتة TP. يجب خلق فرص هادفة للاجئين المؤهلين في أسواق العمل المحلية. ومع ذلك، ينبغي عدم الخلط بين الحق في العمل والاعتماد على الذات. يجب وضع آليات واضحة لدعم اللاجئين العاطلين عن العمل أو ذوي الإعاقة.
- ✓ **دعم التماسك الاجتماعي:** دعم مشاريع بناء السلام المراعية لظروف النزاع والتي تهدف إلى التعرف على نقاط ضعف اللاجئين والمجتمع المضيف، خاصة في مجالات التدريب المهني والمبادرات الثقافية. يجب أن يشمل ذلك مشاريع تمكين للنساء – مثل التدريبات المهنية المشتركة والتعاونية، ودورات للأُميين – بالإضافة إلى ورش عمل في الأحياء ووجبات العشاء الجماعية لخلق مساحات تُمكن للاجئين والسكان المحليين من تبادل الخبرات والمخاوف. يجب أيضاً إنشاء مراكز ثقافية شرقية لتعرّف المجتمعات المضيفة بالموسيقى والمطبخ والثقافة السورية.
- ✓ **تعزيز التعليم:** يمكن للشباب أن يبنوا جسور التواصل ويقبلوا من التمييز والتحيز ضد اللاجئين. تدريب المعلمين على كيفية التعامل مع الطلاب اللاجئين، وخاصة أولئك الذين يعانون من التمييز واضطراب ما بعد الصدمة. إقامة أنشطة ترفيهية للأطفال المحليين واللاجئين. إدراج النزوح والهجرة القسرية كموضوع في المناهج المدرسية والجامعية. توفير منح دراسية محددة للاجئين لتسهيل وصولهم إلى التعليم العالي.

✓ **تعزيز فرص تعليم اللغة:** زيادة تعليم اللغة التركية للاجئين السوريين هناك، على سبيل المثال في مخيمات اللاجئين والمصانع والمراكز المهنية والمدارس، وتقديم دورات لغوية للأمهات – إلى جانب مراكز رعاية الأطفال. يمكن للحكومات أن تقدم حوافز لأرباب العمل لإرسال الموظفين إلى دورات تدريب اللغة.

(ج) تدابير لدعم العودة الطوعية، الأمانة، الكريمة، والمستدامة

✓ **إيقاف الخسارة التلقائية للحماية لمجرد قيام اللاجئين بزيارة سوريا للاطمئنان على ما يجري هناك:** لا يجب معاقبة اللاجئين الذين يقررون زيارة سوريا بشكل فردي للحصول على صورة متكاملة للأوضاع هناك قبل اتخاذ قرار نهائي بشأن خطواتهم التالية، إذ ينبغي أن يكونوا قادرين على العودة مع وجود الحماية طالما أن الظروف في بلد الأصل لازالت غير آمنة.

✓ **حماية حقوق الملكية:** يُعد الوصول إلى الممتلكات السابقة عنصراً أساسياً في قرار عودة اللاجئين، وبالتالي فإن الدعوة لمنح هؤلاء الأفراد الوثائق اللازمة أمر ضروري. مع الأخذ بعين الاعتبار الأصوات والمبادرات من داخل المجتمع المدني السوري، التي تحاول الضغط من أجل الحصول على حقوق الملكية العادلة.

المراجع

- European Commission (2017), *Action Plan Partnership on Inclusion of migrants and refugees*.
- Fakhoury, Tamirace, and Derya Ozkul (2019), Syrian Refugees' Return from Lebanon, in: *Forced Migration Review*, 62, 26–28.
- Frowd, Philippe M. (2019), Producing the “Transit” Migration State: International Security Intervention in Niger, in: *Third World Quarterly*, 1–19.
- Ineli-Ciger, Meltem (2014), Implications of the New Turkish Law on Foreigners and International Protection and Regulation No. 29153 on Temporary Protection for Syrians Seeking Protection in Turkey, in: *Oxford Monitor of Forced Migration*, 4, 2, 28–36.
- Janmyr, Maja (2018), UNHCR and the Syrian Refugee Response: Negotiating Status and Registration in Lebanon, in: *The International Journal of Human Rights*, 22, 3, 393–419.
- Müller-Funk, Lea, SYRMAGINE: Syrian Imaginations of Europe, <http://leamueller-funk.com/index.php/syrmagine-project/> (18 May 2020).
- Müller-Funk, Lea, Osama Alaa Aldien, Arij Basrak, Weam Ghabash, Mustafa Hatip, Rand Shamaa and Tourkmani, Mouran (2019), *Researching Urban Forced Migrants in Turkey and Lebanon: Alternative Ways to Study a Vulnerable Population in Fragile Political Contexts*, Amsterdam: IMI Working Paper, 151.
- Müller-Funk, Lea (2019), *Adapting to Staying, or Imagining Futures Elsewhere: Migration Decision-making of Syrian Refugees in Turkey*, Amsterdam: IMI Working Paper, 154.
- Şahin Mencütek, Zeynep (2019), Encouraging Syrian Return: Turkey's Fragmented Approach, in: *Forced Migration Review*, 62, 28–31.
- Toğral Koca, Burcu (2016), Syrian Refugees in Turkey: From “Guests” to “Enemies”?, in: *New Perspectives on Turkey*, 54, 55–75.
- UNHCR (2018), *The Global Compact on Refugees*, final draft.

التمويل

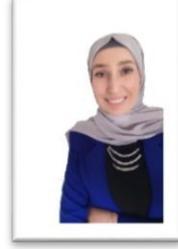
تلقى هذا المشروع تمويلًا من برنامج البحث والابتكار هورايزون 2020 الخاص بالاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية زمالات ماري سكوودوفسكا كوري برقم 748344.

عن المؤلفين

ونام غباش

ونام غباش حائزة على شهادات في الصحة العامة والأدب الإنجليزي، وعملت مع المنظمات غير الحكومية المحلية والإقليمية في لبنان لأكثر من خمس سنوات. ونأم عضو مجلس إدارة رابطة النساء السوريات، مديرة برنامج "النساء الآن من أجل التنمية"، ومؤسسة مشاركة "تجمع النسوية التقاطعية".

البريد الإلكتروني: weam.ghabash@gmail.com



مصطفى خطيب

مصطفى خطيب حائز على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية ولديه خلفية في العمل الإنساني. ساهم في العديد من المشاريع التي تدعم اللاجئين في تركيا، مثل تلك التي يديرها الهلال الأزرق الدولي واتحاد منظمات الرعاية الطبية والإغاثة. مصطفى يستعد الآن للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.



ليا مولر- فونك

ليا مولر- فونك زميلة أبحاث في المعهد الألماني للدراسات العالمية والمناطق. حائزة على درجة الدكتوراه في دراسات السياسة و العربية، وهي حاليًا جزء من مشروع بحثي حول حوكمة الهجرة وأزمات اللجوء. كانت ليا هي الباحث الرئيسي في SYRMAGINE في جامعة أمستردام.

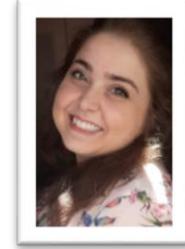
البريد الإلكتروني: lea.mueller-funk@giga-hamburg.de



رند الشمعة

رند الشمعة حائزة على بكالوريوس في إدارة الأعمال وهي مساهمة ومنسقة محتوى في ذا سيريا ريبورت، مجلة إلكترونية للأخبار الاقتصادية في سوريا. كما عملت رند كمساعدة باحث لمشروع اجتماعي عن التاريخ الشفوي السوري (دولتي) والزواج المبكر (مركز أبعاد للمساواة بين الجنسين، جامعة كوبينز).

البريد الإلكتروني: rand.shamaa@syria-report.com



مران التركماني

يحمل مران الشهير بالباشا تركماني شهادة البكالوريوس في اقتصاديات العمل والعلاقات الصناعية. ساهم في العديد من المشاريع المتعلقة بالتماسك الاجتماعي والتعليم بين مجتمعات اللاجئين في تركيا، وكان جزءاً من مشاريع بحثية مختلفة (مدرسة لندن للاقتصاديات، جامعة كوتش). يُنهي مران حالياً درجة الماجستير في الإدارة و التنظيم في جامعة جلال بيار.

البريد الإلكتروني: t.mouran@yahoo.co

